

المكتبة الأزهرية

مخطوطة

إفاضة الأنوار في إضاءة أصول المنار

المؤلف

محمود بن محمد (الدهلوي)

المياه
الطاهرة

النجوم في اوان الفناء
 وهي القنطرة وحبسها
 وبعد الزوال حيا
 النجوم حيا
 والفوز من الا
 ما راده الحبر من
 موكه واستاثير
 فانه احسن الحام
 الاله رب
 حيا
 حيا

الماء الحار

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page.

卷之四

٢٥
١٩٤٦
١٩٩١
١٩٩١

منه و قد لا يتصور به استدلال وهذا ما يؤيد عليه فيكون صحيحا فقال لا يابطل
ذلك بقوله جزاء بالكتبة لا ذكر للبناء مطلقا والمطلق هو ما يلزم حقا على
متابا فعمل العبد لا يجوز على الإطلاق ولزم له العمل على العمل الجاهل
حولين ولا ذلك لا العصة فينقل اليه بالضرورة **قوله** ولا ذلك لا العصة
الطلاق بعد الخلع لان الفاء وضعت لمعنى خاص وهو الفصل والتعقيب وقد ذكر
على الطلاق في قوله فان طلقها فلا تخل له بعد فيفضل الطلاق بالذكور السابق
القريب وذلك لولا قيدا فاق وجه صحة بعد الخلع فلو وصل الى وجهه كما قال
الان في كنهه على **قوله** ووجهه المثل لنفس العبد في المفضلة في
التي زوجت من نفسه بقوله ان سقوا باموالكم ولا يبعوا لفساد خاص وضع للطلب
والطلب يقع بالعقد الصحيح لا بالفساد والفساد هو المعنى الذي لا يقع بالخيار
غير ما فيه في الباطل لخاصة مثل اشتراط كون المال مباحا بالعقد باسمه
او وجوبه بالقرابة او غيره الى ان قال في لفظ الخاص بالزاد قوله
وكان المهر متقدرا شرعا غير مضاف الى العبد يقول قد علمنا ما في قوله علم
والكلام من ان الموضوع هو نفس العبد والاشارة الى المولى الجاهل به انه
ان الفرض والكتابة فيه انما هي خاصان لما وضعه له وبغير العبد واراوه
المكلم نفسه فوجب ان يكون المهر متقدرا وان يكون المولى الجاهل به ويكون
تقدير العبد متدبرا لا ما هو متقدرا معلق عند النفس وحيث جعل ان في
غير متقدرا وجوبه بما اوصف له المتقدرا ان عليه وهو لا يشك في الترتيب الى
رأبها حتى لو تيقنا او سكننا عنه ومات قبل الدخول لا يجزئ تقدير العبد
بالخاص **قوله** لا امر قولي ومنه لا يرى في الخاص لا صفة
وضعت لمعنى معلوم في النظم وهو طلب الفعل وكان خاصا **قوله** قول
على امره في كنهه لا يستلزم افعال فقه بالقول لا باليد في فعل النظم
في النسخة فانما السبايل وبالله تعال اخترازا عن الدعاء والخاص فان كان
على ان كان على وجه النسخة لا يكون له وان صدر من غيره من المأمورين
ان على وجهه فيتعلا يتصور ان وان صدر من غيره من المأمورين فيتعلا

ان على نفسه الاجل فذلك هذا العبد في قوله

عما يقول امره ووجهه اوجبت عليكم ان تفعل كذا او اطلب كذا او تفعل كذا او
واجب عليكم كذا فعل كذا هذا كذا لفظ الفعل وليس بامر **قوله**
ويختص بزيادة بصيغة لانها الى ما هو المراد بالامر بوجوب بصيغة فقط سواء
كان ذلك واجبا او نهييا او غير ذلك لا يكون الفعل موجبا لان الوجوب
يصلح مراد بالامر وعند بعض اصحابنا ان في وجوبها وبالفعل ايضا
فيكون المراد من كنهه النول والفعل عندهم اصحى بقوله وما امر فرعون
برشدك وقوله ولولا ان الامر فعلا لما سمى الامر وذلك لان اطلاق الفعل
اما ان يشرط بوجه الحقيقة او المجاز او وجهه لكان الاستقراء هو وهو انما
صورة او معنى فقيمت الحقيقة ولقوله صلوا لاجل انتم في اصحابكم
ساعة افعاله لازمة **قوله** للشرع الوصال وفعل الفعل متصل بقوله
حتى لا يكون الفعل موجبا وهو ان عليه ما اوصى واصل اصحابه انزل عليه الواجب
فقال اني امت كما هم ايت عند ربي يطعني ويسمعني ومن طاعني فاعلم
في الصلوة فاعلم الناس انهم قالوا انهم فعلوا فخرج ما لا خلقتم فقالكم
ولو كان الفعل موجبا لثنا فضل الدليلان **قوله** والوصف في تقدير قوله
صلوا الى القديسين لتفيد بالفعل بل بالامر **قوله** وبه الفعل كذا بالامر
جواب عن احتجاجهم بقوله وما امر فرعون بمعنى اناس به لانه سببه كلام خارج
الى الفعل فكون اطلاق اسم السبب المسبب وهذا مش في الحقيقة بوجه
وانما يتدبره لما انزل من امره منع ومنه احتاج الى بيان مكان جوابك
وجه والمنع منع على الجواب **قوله** وموجب الوجوب علم الى استعمال
صيغة الامر على سبع اوجه وهو لا يجاب بقوله انتموا الصلوة والذبح كقولهم و
وافعلوا الخير ولا يامر كقولهم فكلوا مما اسكن عليكم الى ما يول وتقولون
اذ انما يعتم والتعقيل لقوله وتقرر ان استطعت منهم بصوتك والنوع كذا
فرضا فليقرض شافيكلم والسؤال كونه ربا قبل منا والاختلاف ان السبب
والسبب والسؤال الاساءة والسبب كذا الاختلاف اننا ولما هو لا يوافق
وانما اصله في الذبح ولا يامر ولا يشر في فعله لا يسمع امر حقيقة

وقيل لهم انهم يتناولون ذلك كما اذا عرفت ان عالم انعامه انما على ان
 وان كان بعد الخطر خلا والبعض اصحاب الثاني فانه بعد الخطر لا ياباه عليهم
 كل وجه قولهم وقيل وجوبه الذنب قبل لا ياباه وقيل الموقف وجهه من قال
 بالتوقف ان الصيغة للمسميات لعل مخرجه لا يتعين شي منها الا بدليل
 لغرض المعارضة الاحتمال في الموقف حتى يتبين الله وجهه لا ياباه ان
 يقتضي حسن المأمورية في ضرورة الحكم من انهم عليه ووجه الذنب ان
 لطلب المأمورية وذلك مع جانب الافعال وادناه الذنب **قوله**
 الانتفاء للغير عن المأمورية بالامر بالنقض وقوله وان كان في الامر ولا منه اذا قضى
 للامر بوجه امر ان يكون لم يخرج من امرهم والذنب لا ياباه لا يتبين انما **قوله**
 ويحتج في المأمورية بانه يقول في كل امر في الامر والامر والوجه لا يتبين الا
 بترك الواجب **قوله** وكذا دلاله لا ياباه فان لانه اجتمعت على وجوب
 طاعة الله في قوله ولا شك ان امره انما هو في المأمورية فيجب على وجوبه
 من امره ان يقع الدليل على غيره **قوله** والمقتول بعنوان الامر احد نصيب
 الفعل وسائر هذا الماهي والمستقبل وغيرهما اذا كان على وجه الصدق
 وجود الفعل الاحالة فكذلك هذا وانما من قال ان الامر بعد الخطر لا ياباه فقد
 استدل بقوله فاذا قضيت الصلوة فاعشروا في الارض وقوله واذا حلتها فاصطادوا
 وحسن انه لا زالة الخطر وضروبه لا ياباه فقط قلنا اياه السج بعد الفرائض
 من الجمع مثله وان الله السج لا ياباه وكذا اياه الاصطبا والاحمال بقوله
 قل احل لكم الطيبات الا بالامر وحيث لا ياباه ليست لازالة الخطر بل الطيبات المأمورية
 وازالة الخطر وضروبه هذا الطلب **قوله** لانه بعضه اي لا ياباه
 الذنب بعض الوجوب في طهرها وكان الامر حقيقة لها انما
 للوجوب مثل المستحى منه فانه حقيقه لما على الاجماع واللفظ قبل الاستئذان
 كان حقيقه للكل **قوله** لانه جار اصيل الى الفعل اصيل وهو الوجوب
 لا ياباه لانه لا يجوز للوجوب طهره وان اردت به لا ياباه والذنب قبل
 اصيل غير مأمورية اصيله فجار اصيل **قوله** ولا يقتضيه التكرار وقيل
 يقتضي

انهم

بغيره

حدثنا ابي جابر حيث سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء في كل عام من
 ولولم يكن قوله بجوابي بوجبه لكان اشكل على من عرف اللسان ابدال اللفظ
 يوجب ذلك اشكل عليه ايضا لانه انما اشكل عليه لوقوع الفاعل في التكرار
 فالامر بوجبه ان فيه حرجا وقوله وما جعل الله عليكم في الدين من حرج شي
 ذلك فاستنبطه عليه ولان التكرار في الامر الشرع بالعبادات يدل على ان
 التكرار **قوله** ولا يثبت في هذا ان في حتمه لانه لو لا ذلك لانكر رسول
 السؤال على الافعال ابي جابر على اليس من احتمالات اللفظ ولان صيغة الامر مقتضى
 مصدر اشكر التكرار سنا والذكر في موضع الازالة يوجب التصريح على حال
 العدم ولما لم ينفى النفس يقال طلق امراتي نفس ومنه من يكون نصيب على
 النفس **قوله** سواء كان معلقا بالشرط مثل قولهم فممن منكم انتم
 فليصمه او مخصوصا بالوصف كقولهم اقم الصلوة لربك الشكر وعند بعض
 مشايخنا شكر تكرر الشرط والصيغة كما في امر العبادات والعقوبات
قوله لان صيغة الامر مختصه بطلب الفعل بالمصدر الباء في المصدر متعلقة
 بالفعل اي مختصه بطلب فعل يذكر به لفظ المصدر كقوله لا يفتي مختصه بفعل
 السبق والسبق متعلق **قوله** وذلك بالفردية وبالحسنة اي بعبادة التوحيد
 في الفاظ الوحدان اما ان يكون بالذم بان يكون اللفظ في واحصيا فيكون
 واحدا وبالحسنة بان يكون اللفظ في اعتبارا فيفتي في الواحد فيكون
 وعلى الظاهر فاما الدليل على صحة واحد اما المتني ففعل في الواحد في
 واعتبار اي فلا يثبت اللفظ المفرد فان قيل يصح ما استحسن
 مطول من قوله على الجوز لان الاحتمال انما لم يفت عن الجوز من غير حال
 عن المصدر لا يقتضي خلوا الصيغة عنه لجواز ان يكون في الجوز لا خير ففتي
 لما ثبت بان المصدر وهو المأمورية لا يثبت سقط اعتباره من جملته في قوله
 ذلك لا يفيد الا ان يقيده المأمورية ويحول لا يقيده لما بينا واما قوله في
 النفس قلنا النفس من غير الحكم ولا يرفع ويقتل لا قدر ان
 الصيغة فتقوله انت طالق بلنا لا يحتمل نفيين ولا التاخير في وقت

للصالح

الاداء او الى غير ذلك من جهة فعله انه مغيرة لما قلنا ان العبد متى قرأ
 بالطلاق كان الوقت بلفظ العبد لا بالطلاق لان العبد مغيرة وما كان مغيرة
 لمقتضى صيغة التكرار في محلها **قوله** وما تكرار العبادات كالتكرار
 بل على ما ذكرنا من تكرار العبادات لانها انما يتكرر تكرارها على ما ذكرنا
 لا على ما ذكرنا من تكرارها وانما سائر الافرار من بابس لانه اشبه عليه ان هذا
 ما يتكرر منه فيكرار الصلوة او لا يتكرر سببه فلا يتكرر
 كغير العبادات لا باعتبار انه بوجوب التكرار **قوله** وكذا العلم بالاعمال
 يدل على المصدر ولا يجمل العبد كما يدل عليه الامر ولا يجمل ذلك ولا اطلاق
 الامر بآية السرية والامر اذا اكل ليس شرطه المقتضى بالاجماع
 فتعقبت الواحد بالسرقة الواحد لا ينقطع الا بد واحدة وقد بينت المعنى
 بقراءة ابن مسعود وبالايجاع والتخالف ان ينقطع السرقة بالامر كما قال في
 المرة الثالثة **قوله** ومتوهم نفس الواجب الامر بالامر في الامر متعلقة
 بالواجب الثاني الامر وهو افعال الجوارح الاما في الامر قبل الامر فان ذلك
 بغيره وانما يذكر الى جهة وقد ذكره من جهة اخرى لانه لا يتقبل بالذمة اذ
 الواجب الامر تسليم نفس الحق لا المستحق كما في الامانات قال الشيخ ان الله يا فرم
 الخيرة الامانات الى اهله وقد ذكرنا الاداء تسليم نفس الواجب بالامر قبله
 ان يكون بغيره من تسليم ذلك الى جهة وصحة ذكره فذلك لا يضر
 فان قيل فاذن لا حاجة الى ذكر التسليم ايضا قلنا بل لا حاجة اذ
 الثالث بالامر وجوبه لا بالامر لان التسليم الذي هو من المكلف فكون
 هذا غير ذلك لا يضر الى ذكره في امره ولا ينقص الفعل لان اطلاق الامر
 عليه طريق الحق عندنا **قوله** ويسئل هل يمكن ان لا يرضى
 والامر فاذا قضيت الصلوة اي اذنت وقال الامان اولى منه الى قضاءه
 لان الامر وصف شرعي في الزمة والمورد في غير العمل لا يفسر الوصف في
 ان بعضه لفظ متبني لان معناه الامانة والالتزام والاحكام ولا اسقاط
 ومنه للمعانى وهو في امره وهو غير القضاء مطلقا اما الاداء فليس

مقفدا تونه كما ذكرناه وهذا لان الاداء مخصوصا بتسليم نفس الواجب
قوله والقضاء على ما يجب الاداء وهذا بعض ما يحتاج اليه
 اخر لان العبادات محرفة في وقتها فعند فوائدها يعرف عبادته
 من بعض اخر كما تقول ان الواجب متى ثبت في الزمة لا يستلزم الا
 بادائه وان فات فباستقائه على منعه موجه كما في حقوق
 العباد وهذا القول مثل عند المنقوت من النفل فيضمه في العادة
 معقوله اصلا غير معقوله وصفا فاحتاجت الى الدليل ابتداء
 ولم تقتض عنه نفا **قوله** وفيما نذكر ان يعتكف شهر رمضان
 من ايامنا في شهر عليه ومما ان يقال ان وجوب القضاء لو كان على ما
 به الاما كان الموجب الاداء المندوب وهو الامر بالوقت بالانذار وهو
 الموجب للقضاء فوجب ان يصح الاعتكاف في رمضان الباني فما اذا نذر
 ان يعتكف شهر رمضان فصامه ولم يعتكف لان الباني مثل الاول ان يكون
 الصوم شرعا فانه مستحق عليه وجب لم يجز ذلك وجب بدل اخر
 وعلى التقوية لانه فعلا فله من وجب كالانذار والتفويت سبب مطلق
 عن الوقت فصار كالانذار المطلق عن الوقت في الاشارة الى رمضان
 فكذا هذا **قوله** اما وجوب القضاء بصوم مفقود في المدة شرطه الى الحال
 من افعالى لان القضاء وجب بغير بيان هذا ان النذر بالاعتكاف
 نذر بالصوم لانه شرطه كالنذر بالصلوة نذر بالصوم لكن الشرط اربع وجوبها
 في نفسها فاذا وجد الصوم لم يجز ان يقع الاستغناء عن صوم اخر نذر
 بالصلوة وهو متوفى لا يعتكف عليه وضو اخره اذا انفصل الاعتكاف
 عن الصوم صار ذلك لنذر بغيره موجبا للصوم كما اذا لم يوفى تلك
 الصلوة حتى انتقض وضوءه بغيره بل ذلك لنذر وهو اخذ واذا وجد
 الصوم لا يتبادر بصوم رمضان اخر لانه عاد الشرط الى الحال فصار
 كما اذا نذر باعتكاف شعبان وذكر لا يتبادر بصوم رمضان فكذا انذر
 القضاء بالتفوات بان رمضان على الشهر كله دليل على ان التقوية ليس

اذ لا فعل منه فيه ايضا والحكم الله ولا يجوز لغريم سواك السبيل
فاذا انت الفضا في الفواك بيت في التقويت **قوله**
وملا دار انواع الى ملا دار انواع ثلثة كمال وهو ملا دار المشرق بصقة
مثل ملا دار الصلوة المشوبة بالجماع وقاصر وهو بايتكن النقصان بصفية
كادار الصلوة منفردة اذ قاصر لنقصان في صفته لما انه اذن بالجماع
وما يشبهه بالقبض لغيره الاضيق بعد فراغ الاطعم فانه اذا اخرجت ان
الوقت باق حتى قلنا انه لا يقدر ولا يسجد لله وهو يفسد صلوة
بالمجاوزه شبه بالقبض باعتبار انه يقدر ان ياتي فائق الاطام ولهذا لا
يتغير فرضه بغيره لا قامة **قوله** ومنها اي من انواع العباد
لما في من بيان اقسام ملا دار في حق التمتع شرع في بيانها في حق التمتع
فرو عن المفصّل الى المالك كما عصب اء كمال لانه اذا اصفى
وجب عليه وروى مشغولا بالجماع او الذي سبكه كان عند الفاضل اداء قاص
لانه لم يكن على الوجه الذي اشخو عليه اذ ان قاض المالك لم يملك اداء قاص
الى والى الخاتبة اوسع في الدين يرجع الى الفاضل بصفته بقصه الصلوة **قوله**
واما ريعيل غريم ومثله بعد السرى اداء شبه بالقبض اما بيان اداء
على غير عينه فيلزم تسليمها وتجزع الما على التسلية والاكولة قضاء
فلا زبدل المالك او جسد لانه الصلوة لا يكون اداءه حرام لا انتفاع
على المشتري جابن الانتفاع على المالك ولا ان قلنا على المالك وبتبدل
الصلوة بتبدل الذات حكا كالحذر اذا اخلل فكل من عجز عن اداء قاص
اقتا قبل التسليم ووزعها فيها ولو كان في القدر لراة لم يعاقب
عليها لما ذكرنا **قوله** والعصا انواع ايضا الى انفسه على ثلثة
اقسام كالا داء قوله مثل محققا الصلوة للصوم والصلوة للصلوة
وهذا ظاهر قوله وبما عجز عن محققا اداءه بالادركه العقل لان
العبد ياباه لا يفتخر في الله ولا يتقاضي قصه اذ عجز امارات العجز
والسقم اداءه وكذا في ذلك مثل الفدية للصوم حتى السخ الفاني

وهذا لانه لا يعقل لما ياباه بين الصوم والفدية لا صورة ولا معنى ادا
فلا ان الصلوة مساك والفدية اعطاء والامع فلا ان الصوم سمي
بعضه الى النفس وانعابه بالجماع والفدية سمي بفضي الى شاع النفس
وبما عجز اذ ان وانما جاز بقوله وعلى الذي يطيقونه معناه
لا يطيقونه **قوله** وما معني معنى ملا دار كقضا تكبيرات
العبدية الركوع لان موضعها القيام وقد فاتت عنه وكان
قضا وموعدها قد عجز عن عمل غيره فانه كان ينبغي ان يقضه لان
الركوع شبهة القيام حقيقة لان الفارق بين القيام والقعود
الصلوة لا يسفل وكذلك موعده ولا احكام لان ملا دار الركوع
يصدر موعدها كمثل الركوع فبالنظر الى هذا يكون اداء ركوعه وقدر
من جنس هذه التكبيرات خال من الخطا ومثل كبر الركوع فيكون
بها احتياط **قوله** وجوب الفدية في الصلوة بالاحتياط
جوابا على يقال ان الفدية لما ثبت نفاذ عن محمول فكيف عجز بها الى
الصلوة قياسا ونحوه كالحكم بالاصل محققا فقال انما وجبها
للاحتياط لا بالقياس سبانه ان شئت الفدية عن الصوم محمول ان لم يحل
بعلم التجز والصلوة نظير الصوم بل ان من تكثرها حسمت في نفسها
فانها شاذ في افعال وافعال وضعت للتقاسم والصلوة في النفس
لما انة بالسوكن تراض فصار على العبادات ولا سلك المقصود
اخذ بالرجاية والحفظ فاستوى ما فتح الفدية في الصلوة على هذا التفسير
وكمثل ذلك يكون محمولا فلا يجب فلما اختلف الوجهين ارجاه بها احتياط
ثم ان كان واجبا فقد اذاه والا يكون سبب امتثال ليس بواجب وانما
لا يقول انها جابن عن الصلوة فطعا كما يقول الصلوة فقد قال محمد الزيا
عجزه ان شئت التسليم **قوله** كالنصدق بالغير فوات ايام
النقصان هذا الذي لا يستعاد من نفس علي اي وجوب الفدية للاحتياط
بناء على افعال التسليم نظير النصدق القيمة كونه واجبا للاحتياط بناء على افعال

بناءً ان النقص عبادة عالية ولهذا يشترط لها الحق والمشرع المجهول في
 التصديق والعرض كما في الذكوة وغيرها وهذا لان شكر كل نعمه الماتية بحسنها ما يشكر
 سلامه اعضاء بالخوفه وشكر المال في بعضه فاحتمل ان يكون الاصل في النقص
 لكن الحكم استلزام الارادة في اياها تطبيقاً لطعام الضيافة فاذا فاته ذلك
 عاد الى الاصل ويحتمل ان يكون الاصل في النقص لان الضرر ودرها فيسقط بغيره
 وفيها الى خلف اذ لا اعتبار في النقص فيها فلم يعتبر حال الاضافة في ايام الخمر
 في مقابل النقص المتيقن وعلانية اذ فاته النقص بغيره وقت احتياط
 في ايام العبادات وليس ينطبق في الخلق في اوله كان كذا العباد الحكم الى النقص العام
 الخالي كغيره من ارقه من ربه في غدا حلاله وحتم بعد ذلك ان طريقة ما ذكرنا **قوله**
 ومنها ان النقص بالمثل وهو السابق الى انواع القضا في حق العباد
 فان القضا ينقسم فيها انقساماً في حقوق المثل فصان النقص بالمثل
 مثله مقول الاستواء الى الصورة والمعنى وهذا المتساوي على المثل حتى
 لا صورة وهو القيمة في العدوان اذ قد صرح حق المالك في **قوله**
 او بالقيمة وذلك فماله مثل كذا ينقطع عن يد المالك كالعقد في المصارف فما لا
 مثله كالمساواة فهذا القضا مثله في حق المحتوي الى انهما فيما هو
 وهو المالمه غير ان حق المالك لا كان متعلقاً بالصورة والمعنى كان هذا الاصل
 فما امكن برعايته فيها لا يصار اليه **قوله** وحيث ان النقص في ارض
 بالمال الى موقوف مثله غير مقول اذ المال لا يملك التفسير للصورة والامتناع
 لان المراد من متبدل لما سواه والمال متبدل فان قلت الما بالصوره وهو
 ما ذكره المال فيقول فان قلت معنى **قوله** واداء القيمة فما اذا تزوج
 في غير غير عيتم اي موقوف في معنى مراد اء اما كونه قضا من قيمه الشيء عن
 واداءها فماله فيكون ماضياً في الشيء ولهذا اذا اناها بعد ذلك على العباد
 واعيان ان فيه معنى مراد اء فلا بد ان يكون تسليم المسح الا بالصوره فالحق اصلاً
 من هذا الوجه في المسح فلو ان ربا غير ايصالي التملك **قوله** وحيث
 ان اعتبار ان المثل الكامل سابق على النقص فالوجه في النقص التملك على المثل
 فعلمنا

اي اذا قطع لسانه على فقيل للمولى ان يقطع يمينه لانه مثل الاول صدر
 وقال لا يقيم ولا يقطع لان فداء الماني على النسل قبل حصول اليقين من النسل
 دليل على تحقيق وجوب القط وهو الممانعة الى النفس القتل والى كونه مثلاً للمال
 الا انه يقول هذا من حيث المعنى فاما من حيث الصورة فاذا ذكرنا وما قاله فممنوع
 لانه قد يكون حياً ما كان القاتل غير القاطع فانه في القصاص والقتل اقامة
قوله الا بوج النقص لان المثل الكامل سابقاً قلنا وهو موقوف
 يصبر الى اوانه فلا يصار الى القصاص من الضرر فلا ضرر ولا الا بالصوره
 فيعتبر وقها ويعد في جرمه من الغصب لا من الموجه للضمان النقص فاعلم
 قيمة النقص ومن حقوق النقص في ارضها وقت النقص ومنه من
 انما يقطع لان الواجب هو المثل وانما يصار الى النقص لغيره وانه لا يقطع
قوله قلنا انما النقص بالمثل وانما المثل المعقول نوعان حائل
 وقاصر بالثابت اهما وحتم به وجه واحد منهما استلزام الحجاب لان ضمان الجوار
 مقدار المثل ولا ما يملك العزم والمنفعة صورة وقد ذكرنا ذلك وكذا المعنى اذ العزم
 بالمتقوع حلاله والماني ولا يلزم وروى العقل علمه لانه سابقاً قيام العيتم مقام
 المنفعة الخارجة ولم يتحقق بها الغصب للمحالة اذ حق النقص منه يتأخر
 دار للمرء على الفقد **قوله** والقصاص يضر بغيره اقبال الى من
 وجب على القصاص اقل احد لا يضر الماني للمل القصاص شيئاً عند لان
 بالامثلة سقط اعتبار القصاص ان يتوهم حق وجب عليه حاجته
 الى احصا نفسه حتى جاز صلح المريض عنه على حرم المال وفيه متوقع حق غيره
 فلا يكون المال المتقوع مثلاً **قوله** وممكن النكاح لا يضر به اذا
 شهدوا على زوج طي امراته انه طلقها لهذا او واحد ابائهم رجوعوا لم يضر
 للمزوج شيئاً عندنا لانعدام الماتية بين الزوجين وهو ممكن النكاح وبغير المال
 اذ الملك صفة مقدرة قائمة على التصرف في المالك المال غير متقوع فاقترع القضا
 الفقد شرط **قوله** ولا بد للمأهور من نصف الحسن او الحسن في النكاح
 حرة والمأهور ما واجب على الثواب بغيره والعقاب بغيره وبغيره

ولا شك انما تعرف به الثواب كونه عاقبة جيدة فكل من حسن انتم من فضله حكم
 به ان اذا ام الحكم لا يخرج من اقصاه سد عاقبة جيدة لا من فضله
 لانه قد يرد في العينة بالفتح **قوله** ومما ان تكون العينة لو كان
 التصديق انما قول **قوله** ومما ان لا يقبل السقوط او يعلى الى
 حسن العينة فوهم ان اصله لا يقبل سقوط وصف الحسن عنه ولا اخر يعلى والى
 الا يقبل الايمان بالفتح وصفه به غير انه كذا ان صدق في موطن لا يتم الا
 السقوط لخال ولو تبدل في هذا كونه على اى وجه كان وقرار وهو ان
 لمحق بالفتن كونه تحت السقوط في بعض احوال تابعاً لصفه الحسن فيه
 حتى انه لو بدله بصفه تعدد الزاوية لم ينجح كذا كونه منه واما الذي يقبله
 فانها حسنت لمعنى انفسه كقطع ليدى وذلك حسن نفسه لكن اذا وقع
 القطع عن عينة بان يكون في اوقات المكرونة او في غير حال الحكم
 بان يكون محذراً فقد شق به بالفتح فيسقط وصف الحسن عنه **قوله**
 او يكون محذراً بهذا التسم كذا مثله لما حسن في نفسه الى يكون محذراً
 حسن ليعينه فعلى هذا اصل الحسن في عينة بل انقسام اقسامها حسن ليعينه
 قسماً ان اصلها لا يقبل سقوط وصف الحسن عنه والى ان يقبل والباقى
 الحق به وذلك مثل الزكوة في بيان هذا ان الزكوة يملك المال المتعلق بها
 طرقة الكفاية بامر الله وان خير من ذلك حسن ليعينه كذا حسن
 لانه من حيث انه اتصال النفع يستوي فيه الصدقة والهبة فيكون المالك من
 الفقير والغنى فكل من حسن هذا القسم ومن حسن القسم او لم يجعله من
 به لما ان الزكوة لا يقع ذكوا الا بواسطة الفقير فيكون حسن في ما عساه
 الخاص في الفقر واصحابه الى الكفاية كقول الله اياه على هذا الصنف المسمى
 باسم الفقير فلا يخرج من كونه حسنة **قوله** او لغنى الى يكون من
 به حسن لغنى الى الموضوع بالحسن هو الغنى لا الفقر كما هو به بل المأمور به
 وسيله الى ذلك الغنى انما خرجت التمييز كالسعي الى الخيرة او كونه شراً بالحق
 كالسعي الى المصاوة **قوله** ومما ان لا يتاخر الى ذلك الغير كذا
 ما حسن لمعنى

ومما يمكن ان اذا الصلوة في السنة تطهر من كل مقصود
 يصح به من فاما المقصود من الصلوة وذكر لا يتاخر الى **قوله**
 او يتاخر الى الجهاد فانه ليس بحسن ليعينه لانه قد يعبأ الله ويخبر البلاد
 واما حسن لغنى الى الجهاد وقيل عدليه وقد حصل بنفسه من الجهاد
 شيها للمعنى الاول **قوله** او يكون حسن الحسن في شرط بعد ما كان
 حسناً لمعنى في عينة كالصلوة او لمحقاً به كالزكوة وهذا الضرب يحس
 ما حسن ليعينه ضرورة المصلحة وما حسن ليعينه اذ كل واحد من الامور
 والصلوة والزكوة والجهاد والى حسن ليعينه في شرط بعد ما كان حسناً
 لمعنى في عينة او لغيره ولا يقال ان تخصصه بقوله بعد ما كان حسناً لمعنى في عينة
 او لمحقاً به ليس من الجاهل لا ينظم ما حسن ليعينه في غيره والمصلحة القول بان يتبع التفسير
 لاننا نقول ان القسم الثاني وهو الذي حذر عنه ان يخرج من القسم الاول انما هو
 ليعينه وما الحذر به فانما هو الحسن بل من غير احد ما وذكر الحسن
 في الحقيقة لا يقبل القسم وهذا فاما في القسم الثاني حسن ليعينه في غيره وذلك
 الغير انما ان يكون حسن ليعينه او لمحقاً به وذلك الضرب من فاستقام
 قولنا انما يخرج التسمية **قوله** وهو نوعان الى ذكر الشرط وهو القول
 نوعان اصلهما مطلق ومما ذكر من المأمور به انما هو ما كان او
 ما لا وذكر ايضا نوعان والساكامة فصار هذا الشرط ثلثة انواع اما اصل
 نوعي المطلق فانه يصير المعنى جبراً للموازعة وان كان اذ راعاه
 كما اذا صار الكافر والصبي والمجانين اهله ولم يسق الوقت الا ما يسق
 فيه التحريم فانه يحس عليه الا اذا غلبت احواله والفرق ان هذا النوع في
 لزوم الاوهام للقضاء حتى انه لا يفتقر الى الاوهام واما الثاني فانه يصار
 الغنى الى الموضع والفرق في لزوم الاوهام وفي ملائمة تركه كما اذا صار
 اهله وفي الوقت ستة والسات من مسمى المسمى بالكلية ما يتغير الواجب
 فيصير سحاً سهلاً ويروى به وجوبه او عدلاً **قوله** والشرط
 نوعه الى شرط وجوبه لاداء التوهم القدره وما التي يصير بها الغنى حتى
 الجواز عتقاً

وهو المسمى

اذ في لزوم لا وابد ونحوه لا يحق للحقيقة لان ذلك شرط تحقق الاداء وحمله
 انه يشترط لنفس الوجوب السبب براهله فقط ولو جوب الاداء الفاعل
 المحقوله والاداء حقيقة الفعل **قوله** وكامل صفة لانه لا يرد
 على الاول بل هو حيث فكر المكلف في الفعل من صفة اليقين **قوله**
 ودوام هذه الفاعل شرط لدوام الواجب لانها لما كانت متغيرة
 صفة الواجب على اصله لا مكان الى الغير وذلك صفة الواجب لا شرط
 له لانه يوجد باصل الفاعل بدورها والموصوفه صفة لا يثبت الا بها شرط
 دوامها على المكان فانه لا اثر لها في تغير بل الفعل يتصور بدورها
 وكان شرطاً محضاً ولم يشترط دوامها بالقاء **قوله** العاجب
 حتى تظلم الركعة يعني لما شرط دوام الفاعل لدوام ما وجب بان تظلم الركعة
 بذلك انصاف لكونها واجبة لتقدم اليقين حيث عطلت الحال
 الموصوفه وقد هلك ذلك العشر فقط لئلا الخاف وكذا الخراج
 اذا اصطلح الزرع او كما بينا **قوله** وعلمت صفة الجوار
 الاخر وتكلموا بآية الجوار وراجزوا والصحة العبادات فعند
 موجصول الامتنان بالما هو به كما وجب في سقوطه على عاقبة
 والقضاء بناء عليه ان يكون كما وجب في الاقلا وعندهم تقسم
 سقوط القضاء عنه وذلك لا يتوكل الام وانما يعرف ذلك من ايراد
 بركان من جات قبل الوقوف لانه لا يمتثل بالمضي من ان القضاء المنع
 عليه فعلم ان الامتنان لا يوجب سقوط القضاء ولا ان النهي في الفعل
 الشئ على الامتنان على القضاء ولذلك الوجه على ايراد الموصوفه
 محذره واذا كان النهي لا يرد على النسيان فالامر لا يرد على الجوار
 قلنا لا الجوار على تقدير حصوله وذكرنا الله بكلف اليقين
 اما الحج فاذا فسد فقبل بغيره لا يمتثل فيه لانه لا يوجد على الكسوف
 النكاح محرم واما الزعم المضي في الفاسد انما يلزم من الحج الصحيح
 في السنة القابل فبما جرت لما ان يراهم انفقوا لا مضي عا فاذ
 انه فاسد

هذه هي

خرج عن هذا هو الام ايضا لانه انما على الوجه الذي امر به والنهي من الفعل
 في المقصود تعلو شغل الارض وتولس من صفة ولا وصفه فلا
 لا ينفرد **قوله** واستفاء الكرامة قال ابو بكر الدار في الام
 على ثنائيا وهو مكر وشرا كما دار العصر اضر الوقت وطوار الحرج
 قلنا ان الام لا يرد على طلب الفعل من الارض والا في سبب الكرامة فلان
 يتقوى الام وهو اعلى اولى وكرامة العصر والطوار للتشبيه بعدة
 التتميز لوصف الطائف وهو المحل للصلوة والطوار وقوله
 واذا اذعن صفة الوجوب للمامور به كما في قول صل على خلفك على عين
 وراي غيرهما خيرا منها وليكفر ليأت بالذي هو خير لا يثبت صفة
 الجوار عندنا وعند الشافعي في ان الوجوب في الحج عن
 الفعل من اسائه على الترك والجوار في الحج عن الفعل فيكون حرج
 الوجوب فلا ينبغي بانقضاء الحج لاجل انقضاء ما انتفاء
 جزء اخر وهذا المسمى صوار صوم عاشوراء بانفساخ وجوبه
 ولما كانت صفة سطل بانقضاءها يضمنه وتكون جزء من مجموع
 اذ هو في الحج عن الفعل والترك ولا خير العبد فيه وفي الوجوب
 يثبت الحج على الترك حتى انه لا يحرفه فينبأ فيان وجوز صوم عاشوراء
 بناء على ان الصوم شروع فيه حقا للعبد كما في سائر ايام لا على وجه
 سائر **قوله** مطلق الوقت الى ما يكون له وقت وقوله
 كما كوفى اى كاح الركوع حد والمضا فافاج المضا في المقامه
 ان المقصود تركيز من مطلقا او مقيد معرفة كيفية المامور به وقوله
 وهو على التراخي خلافا للكوني معناه انه يجب مطلقا عن الوقت
 والتعريض اليه غير انه لو مات قبل الاداء ياتم تركه وكان الكسوف
 يقول انه يجب على الفور لان الام بالنهي يقتضي تعلو المصلحة
 المختلفة باختلاف اوقات الاداء ومطلق الام يقيد العلم بذلك
 في اول اوقات امكان الاداء ولا يتيقن ابعده المتعارف كما الام
 شيان الوجوب لا يشترط

وموتيت مطلقا لم فكله الوجوب قلنا قول القائل لغيره ان
 يقيد وهو بوجوبه لا يراى على الفور وقوله اقول مطاوع فلو
 اقتده الفور صار حكمه حكم المقيد فلم يبق المطلق مطلقا وهذا
 معنى قوله كذا يعود للام على موضوعه بالتقصير **قوله**
 ومما اوى المقيد الوقت اما ان يكون الوقت ظرفا للوجوب فيكون
 بعضه وشرا لا اداء فنقوت براداء بوقائه وسببا للوجوب
 فيختلف الواجب باختلاف وصفته وبفساد فعل وجوبه كوقت الصلوة
قوله ومما اوى ايضا في الوجوب اما ان يضاف الى
 للزلاول لانه لما جعل الوقت سببا للوجوب كونه ظرفا للاداء
 امتنع ان يجعل كله سببا لان اعتبار زمان السببية يقتضي
 تأخير براداء العمل المسمى واعتبار زمانه في بعضه يقدم الحكم
 والسبب بعد النظر مقدار معلوم فوجبه لم يجعل جزء من سببا
 لكونه متيقنا والخبر السابق بقرائنه لعل ما يراه الوجوب
 براداء لا وجوب لاداء اذ جعل الخطاب وهذا لان وجوبه ان يفصل
 عن نفس الوجوب كما في المسح ومعه التكاح **قوله** او انما على استبداء
 الشروع يعنى ان يراه بعد ان يقضى العمل الاول انتقلت السببية الى العمل الثاني
 فضاف الوجوب اليه فان اتصل براداءه بقرائه لا يستقل بالثاني وذلك
 لان متصل براداءه اولى بالسببية من غير كونه اقر على المقصود ولم يكن
 تقريره على سبيل براداءه اذ هو مختلف داما ولذا قلنا يجب الصلوة على من
 صار اهله بعد نفي براداءه ولو نقر بانه لا وجوب عليه كما اذا صار اهله
 بعد غياب الوقت **قوله** او انما على استبداء وقت
 لم يره قبل فبعض السببية منه ضرورة اذ لم يبق بعد ما ينقل اليه فغيره لاداء
 في السلام والبدن والعقل والجنون والسفوف والارقام والضرر عند الضرر
 اعتبارا بصفته حتى لو كان صحيحا في الفرج وجب كماله فاذا اعتزل الفرج
 بطول الوقت بطل الفرج وان كان فاسدا انتقض الفرج كالحكم سنانف وقت
 لا محذور

فاذا غابت الشمس وموفها لم يتغير فلم يفسد وعند فرائضه
 لا يفضل لاداء سبعين السببية لانه ينقطع جواره ولا يسقط لاجله
 بعده فتغير حاله فيه قلنا انما لا يسدح التأخير للافوت لان
 ما بعد لا يصلح الانتقال اليه **قوله** او الى علم الوقت الى
 ايضا في الوجوب لاجل الوقت ان لم يره الوقت اصله لزوالمه
 الرابع في النظر الى المسمى فوجبت بصفه الكمال السببية ومما الوقت كمال
 وان كان فيه جزء ناقص فلا ينافى انما قصر الوقت الى لان اجزاء العمل
 منه ينافى جوان الفضا الى براداءات المكروهه ونحوه انما قصر مجموع فلا
 يجوز بالشك **قوله** ومن حكمه استبراد بقاءه التقدير على استبراد
 نفس السببية فلا رخصه في موضوعه من المنافع الى ما عليه لا يكون الا بالنسبة
 واما التعيين فلان المسمى لما بعده لا سبعين بالاسم المطلق الا عند
 تعيين الوصف **قوله** ولا بد من معنى لما وجبت التعيين
 يسقط بضم الوقت لانه موجبات التوسع في اصله فلا يسقط
 ملاك الشرط والمعاد كالتعميم والاداء ولا يتقصير المعيار لان
 القار صلا يعارض اصله **قوله** ولا يتعين بالتعيين معنى
 قصد ما ان قال عرفت هذا المسمى فانه لا يتعين جميع موجبات براداء
 بعده لان تعيين السببية المطلق والشرط صرح بصره ولا يسقط للبعد
 ذلك فانه يفتى في التسمية في وضع المسمى ومعات وانما يتغير وان
 براداء كالحجاث وانه محتمل على استاء العلقة لو عين اصلهما
 للمتكفر لا يتعين ما يكفيه **قوله** او يكون معيارا الى المقيد
 بالوقت اذ ان يكون الوقت معيارا لاداء المعيار الوقت مثبت قد انتقل
 كالكل وانه مثبت ودر المكيل والصوم قدر بالوقت فكذلك الوقت معيار
 وهو سببه لانه اضيف اليه وبما زاد للاختصاص واما وهو الاختصاص
 في اضاف المسبب السبب الى المسبب طرقت به شرعا **قوله** او انما على
 فيصير شعرا متيقنا لان الشرع اوجب العمل بالصوم والاداء